20040321-0002-12

جانب:

قرار مشروط للجنة الأهالي من تكليف الوزير موسى
رئاسة هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين

صدر عن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان البيان التالي:

إن قرار مجلس الوزراء الذي صدر الأمس (رقم ٣١ تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٨) القاضي بتكليف الوزير ميشال موسى رئاسة هيئة تلقي شكاوى ومراجعات أهالي المفقودين، يضعنا في موقع التساؤل والريبة لجملة أسباب منها:

-ماهي الغاية الفعلية من تكليف رئيس جديد للهيئة المذكورة التي سبق وجرى تشكيلها في العام ٢٠٠٠ (قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠)، والتي غابت عن الوعي منذ تاريخ تشكيل الحكومة الحالية (بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٧) وخروج الوزير فؤاد السعد، رئيس هذه الهيئة، من صفوف هذه الحكومة، خصوصا" أن هذا التكليف جاء مبهما" لجهة عدم تحديد أي مهام أو مدة زمنية؟..

-هل أن تكليف الوزير موسى جاء لإحياء هذه الهيئة بغية إنجاز العمل الذي قامت به في عهد رئيسها السابق، الذي أعلن أكثر من مرة، آخرها الأمس، عن إنجازه للمهمة ووضعه مسودة تقرير، إلا أن لجنته لم تجتمع لتصديقه ورفعه إلى مجلس الوزراء؟

أم أن هذا الإجراء هو محاولة جديدة قديمة لتعويم سياسة التمييع والمماطلة التي انتهجتها الدولة تجاه هذا الملف؟.

مع الاحترام لكل من الوزيرين المذكورين، نخشى من "كلمة سر" تحدد سقفا" معينا" لطريقة وحدود التعاطي مع هذا الملف وتقطع على رئيس الهيئة إعلان الحقائق التي تم التوصل إليها.

لذلك، وتأكيدا" على ضرورة التعاطي مع هذا الملف من المنظار الإنساني، وإبعاده عن البازارات السياسية، الشديدة الخصوبة هذه الأيام،

وانطلاقا" من ضرورة العمل الجدي والسريع لإقفال هذا الملف بشكل سليم لجهة كشف مصير كل مخطوف ومفقود أينما كان، والعمل على اتخاذ كل الإجراءات المترتبة عن ذلك،

فان موقفنا من تكليف الوزير موسى رئيسا" لهيئة تلقي شكاوينا، ومنه شخصيا"، باعتباره صديقا" في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان، يتوقف على مقدار الجدية والشفافية والسرعة التي ينبغي التعامل بموجبها مع هذا الملف.

إن تجاربنا مع الدولة لإنهاء هذا الملف غير مشجعة. ويبقى أن نقول لمعالي الوزير موسى أولا" أن مصداقيته على المحك، و وأن لنا معه كلام آخر ساعة يشاء، نتمنى أن تكون قريبة.

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان

بيروت في ١٧/٣/٢٠٠٤